



وأشار ناشطون في مدينة حمص، إلى أن حملة عنيفة وغير مسبوقة تشنها منذ عدة أشهر قوات الأسد، بحق الشباب المخالفين عن الإلتحاق بـ"الخدمة العسكرية" من أبناء الأحياء السنية الخاضعة لسيطرة النظام في حمص، وأكد الناشطون، نقلًا عن مصادر من داخل النظام، أن "أبو وائل"، وهو مساعد أول في مديرية التجنيد في حمص، يلعب دوراً محورياً في "التنسيق" بين رؤساء الأفرع الأمنية من جهة، وسماسرة يتواصلون مع أهالي الشبان الموقوفين للخدمة الإلزامية، من جهة أخرى.

ولفت الناشطون إلى أن المبلغ المطلوب دفعه لقاء إخلاء سبيل الشبان المخالفين عن "الجيش" هو 500 ألف ليرة (حوالي 2000 دولار حالياً)، وهو مبلغ غير قابل للنقاش أو المساومة و"ما بين قص بارا" كما يردد "أبو وائل" دائماً، ويهدد في الوقت نفسه من يخالف من الأهالي عن الدفع بسوق أبنائهم مباشرة للقتال في جبهات الحرب ضد "داعش".

وبحسب مصادر خاصة، فإن عدد هؤلاء المخالفين عن "خدمة العلم" - والمتواري أغلبهم عن الأنظار خشية الاعتقال - في تلك الأحياء يقدر بأكثر من سبعة آلاف شاب، تتراوح أعمارهم ما بين الـ 19 و 25 عاماً، بينما لفت المصادر إلى أن المئات منهم قد جرى مؤخراً اعتقالهم بالفعل، أثناء مرورهم على الحواجز، أو لدى مراجعة بعضهم لإحدى الدوائر الحكومية، كال التربية والامتحانات ومجلس المدينة وفرع الهجرة والجوازات.

الأمر الذي حدا بالأهالي الامتناع عن إرسال أبنائهم لقضاء أبسط الأمور، حتى غدت شوارع المدينة خالية إلا ما ندر من الشباب والرجال، وبات التبضع من الأسواق وشراء الحاجيات مقتصرًا على النساء وكبار السن، وهو مادفع ببعض صفحات التواصل الاجتماعي الحمصية إلى التهكم والتندير مما وصل إليه الحال ومتسائلة: ترى أين ذهب رجال حمص

"شو انشقت الأرض وبلعن".

وينقل الناشط أبو ياسر الحمصي لأورينت نت عن أحد الأهالي، إلى أنه أضطر الشهر الماضي إلى بيع أثاث منزله لتأمين 500 ألف ليرة المطلوبة، لإطلاق سراح ابنه الموقوف منذ 3 شهور، في سجن الشرطة العسكرية القديم "البالونة" مع تأجيل سوقه لـ "الخدمة العسكرية" لمدة عامين ممهورة بعبارة (معيل لأبويه).

أما ما يثير الاستغراب، بحسب الناشط، هو أن المبلغ الذي يدفع لشعبة التجنيد عبر أحد السماسرة لا يحصل "الداعع" بال مقابل على إيصال يفيد باستلام المبلغ، وهذا يشير، بحسب ما ذكر الناشط، إلى أن المال لا يذهب لخزينة "الدولة" بالمطلق بل لجيوب بات الجميع يعرفها.

أما الطلبة الدارسون في جامعة حمص، فاشترطت عليهم رئاسة ما يُسمى بـ"الاتحاد الوطني لطلبة سوريا" لتفادي الاعتقال والسوق للخدمة الإلزامية (مع أنهم يحملون تأجيلاً دراسياً)، الإنضواء تحت لواء المليشيات المسماة بـ"كتائب البعث"، والتي تقيم الحواجز في العديد من أحياء حمص الجنوبية، المحيطة بالجامعة. وبالأحياء الموالية للنظام، كما اشترطت عليهم أن يكونوا على "أهبة الاستعداد لتنفيذ أية مهام قد تُوكِل إليهم مستقبلاً"، في إشارة إلى احتمالية زجهم في جبهات القتال، وحملات التفتيش التي تتم بين الفينة والأخرى على أحياء سكنية بعينها.

[أورينت نت](#)

المصادر: